

مُتَّدِيَات ثقافية

نحو إسهام متعدد للمثقف المصري

العدد ١ - ديسمبر ٢٠٢٠

الثقافة والمثقفون..آفاق جديدة

الحالة الثقافية المصرية..نظرة نقدية

الإنتاج الفكري والفلسفى

الأدب والفن:آفاق المستقبل

حماية التراث المادي وغير المادى

الثقافة المصرية:الأبعاد الإقليمية والدولية



المنشورات الثقافية

نحو إسهام متجدد للمثقف المصري

الإشراف العام
أ.د. أحمد عبد الله زايد

منسق
د. سامح فوزي

التحرير
ممدوح مبروك

إعداد المادة
معتصم فهيمي

فريق عمل إدارة النشر
المراجعة اللغوية
أحمد شعبان

معالجة النصوص
سماح الحداد

مراجعة التنسيق
مروة عادل

المتابعة الفنية
جيها أبو النجا
هاني صابر

التصميم الجرافيك
مها رفعت

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٣.

الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن وجهات
نظر المشاركين في المؤتمر، ولا تعبر بالضرورة
عن رأي مكتبة الإسكندرية.

تمهيد

عقدت مكتبة الإسكندرية مؤتمر «الثقافة والمتلقون.. آفاق جديدة» يومي ٢٧ و٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢، بحضور نحو مائتي متثقف من مختلف الاتجاهات والمشارك، يعكسون تنوعاً في الاهتمامات، وأيضاً تنوعاً في المرحلة العمرية، والنوع، والخبرات المؤسسية.

أتاح المؤتمر المجال للنقاش، وال الحوار، وتبادل وجهات النظر بين المثقفين المشاركين. وقدّم الأستاذ الدكتور أحمد عبد الله زايد، مدير مكتبة الإسكندرية، في الجلسة الافتتاحية، إطلاقة على عالم الثقافة.

شملت الجلسة الرئيسية في اليوم الأول مداخلات من جانب العديد من المثقفين، استتبعها نقاش مفتوح بين المشاركين. وفي اليوم الثاني للمؤتمر، عُقدت جلسات متوازية انصبّت على أربع قضايا تتصل بالعمل الثقافي، هي: الثقافة والإنتاج الفكري والفلسفية، والأدب والفن: آفاق المستقبل، وحماية التراث المادي وغير المادي، والثقافة المصرية: الأبعاد الإقليمية والدولية.

شكل المؤتمر خطوة مهمة في تواصل مكتبة الإسكندرية مع المثقفين من مختلف الأجيال والاتجاهات، وأتاح فرصة حوار ونقاش، وتعدداً في الرؤى والمقترنات، بما في ذلك الآراء النقدية، التي تمثل جوهر التعددية - إحدى خصائص المجتمع الثقافي، بل والمجال العام الذي يتشكل من خلال التواصل وال الحوار والاستماع الجيد والتفكير النقدي.

تمثل هذه النشرة إطلاقة على أعمال المؤتمر، من خلال رصد أهم الأفكار التي طرحت، والتوصيات التي ترددت بين ثنياً جلساته؛ العامة والمتوازية على السواء.





الأستاذ الدكتور أحمد عبد الله زايد، مدير مكتبة الإسكندرية.

البعض إطاراً ثقافياً أو أيديولوجيًّا واحداً، وتحوّل الثقافة إلى أداة للقهر، بدلاً من كونها أداة للمعرفة، والتنوير. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ثمة ثقافة في مصر يصنعها الشباب لا نراها جيداً لأنها في الهاشم، ندركها عندما نذهب إلى المقاهي الجانبية في القاهرة، ونجد شباباً يكتبون. وهناك ندوات تُعقد في أماكن عديدة تزخر بالمشاركين الشباب بأعداد كبيرة، يبدو من خلال نقاشاتهم الوعي النقي، والإحاطة الثقافية الواسعة.

سابعاً: التأكيد على استقلالية الثقافة، ذلك أن كثيراً من الناس يعتقدون أن الثقافة وسيلة من وسائل الدولة أو أداة من أدواتها. بالفعل ترعى الدول الثقافة، ولكن الثقافة في تعريفها، وفي مكوناتها يجب أن تكون مستقلة، فالإبداع مستقل، يُبدع ويعطي لأنه مستقل. وتعمل الثقافة المستقلة على دفع الإبداع، والانطلاق والتجدد الفكري، كما تعمل على تكوين أساس للابناء والجذاني والمعرفي والعقلي الذي بدوره لا تقدم المجتمعات، فهذا الاستقلال هو ما يخلق القدرة على الابناء الوجودي والأخلاقي والثقافي.

ثامناً: إيجاد بيئات تمكينية للسياسات الثقافية، فلا يمكن أن نتحدث عن سياسات ثقافية دون أن تكون حاضنة لتلك البيئة الثقافية، وأهم ملامحها الإرادة السياسية، ثم تأتي بعد ذلك الأسرة، ثم المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ هذه المؤسسات جميعاً تؤيد وتدعم الثقافة مادياً، وهو ما يمثل الظروف التي تجعل الثقافة قادرة على التأثير. وبالرغم من أهمية إيجاد البيئة الحاضنة للثقافة، فإنه من الضروري أيضاً التأكيد على أنه لا يجب أن تسعى الثقافة وراء أي شكل من أشكال الربح؛ لأنه حين تقتربن الثقافة بالرأسمالية، تتحول إلى ثقافة لا نرغب فيها لأنها تبحث عن الكسب وليس التنوير.

حول عالم الثقافة

أولاً: تحديد مفهوم الثقافة: هناك اتجاهان أساسيان في تعريف الثقافة؛ أحدهما يرى الثقافة من منظور ضيق، ويحصرها على المنتجات الفنية والأدبية والعلمية والفكرية، والاتجاه الثاني يتبنى تعريفاً آخر بالمعنى الأوسع، ويشمل طائق التفكير، وأسلوب الحياة، إلى جانب تلك المنتجات المتنوعة فنياً وأدبياً وفكرياً.

ثانياً: الحق في الثقافة: فالمواطن له الحق في الثقافة تماماً مثل الحق في المواطنة، والتعليم، والصحة، إذ يتسع أن يمتلك المواطن المعرفة الثقافية التي تمكنه من أن يعيش حياة كريمة.

ثالثاً: يتلاقى معًا كل من الحق في الثقافة والحق في المعرفة، حيث لا توجد ثقافة دون معرفة، فالثقافة في أساسها هي المعرفة، وأي شخص في المجتمع، خاصة من لديه الاهتمام الواسع بالثقافة، له الحق في المعرفة، في ظل سياق يتيح كل فرص الإبداع والابتكار، وتنوع مصادر نشر هذا الإبداع والابتكار، سواء كان ورقياً أو إلكترونياً أو مرئياً أو بآي وسيلة أخرى.

رابعاً: دور الثقافة في بناء الأمة، إذ لا سبيل لبناء الأمة دون الثقافة، والتي يجدر عند الحديث عنها استخدام مصطلح «الملاط»، وهو عبارة عن عجينة تصبح صلدة حين تجف، وت تكون عادة من الأسمنت، وستستخدم لربط الطوب بعضه ببعض، أو ملء الفراغات فيما بينه، وهو نفس الدور الذي تؤديه الثقافة في الحفاظ على هوية الأمة، وتحقيق التماสك بين مكوناتها. ولذلك إذا رغبنا في بناء جمهورية جديدة، وتأسيس مجتمع حديث واستشراف مستقبل جديد، ينبغي أن نفكر في الأهمية القصوى للثقافة في بناء الأمة، من خلال إطلاق القدرات الإبداعية، وإثراء الذائق الجمالية، وهي أمور لا تتحقق إلا بناءً على قاعدة معرفية على أساس من العلم.

خامساً: هناك ارتباط وثيق بين الثقافة والتعليم، فإذا تحدثنا عن الثقافة فلا بد أن تكون لدينا قاعدة معرفية في البداية، ثم نبني عليها بعد ذلك العقل والوجدان، حيث تظل إحدى المشكلات الأساسية في قضية التطرف، على سبيل المثال، أن العقل لا توجد به المعرف الكافية ولا القدرات الفنية ولا الذائق الجمالية، مما يجعل من اليسير على الأفكار المتطرفة اختراق المجتمع.

سادساً: التأكيد على أهمية التعددية الثقافية؛ لأن الثقافة في بعض الأحيان تُستخدم في الوصاية على الآخرين، خاصة عندما يتبنى

م الموضوعات النقاش في الجلسات العامة

تنسم الثقافة، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه بالاتساع، لتشمل أساليب التفكير وطراائف الحياة، وتتميز بالتنوع، الذي يجعل منها طاقة تنوير، وليس أداة للسيطرة؛ من هنا يكون دائمًا التفكير في العمل الثقافي منصبًا على المستقبل من خلال قراءة عميقة للواقع، بكل ما يشلله من فرص وتحديات، وكل ما يعتريه من تغيير وتقلبات. من هنا يُعد الحديث عن أهمية الثقافة ودور المثقف من أولويات النهضة خلال الفترة القادمة؛ فالمجتمع الذي يفتقد إلى الثقافة أو لا يجعلها ضمن أولوياته يعيش في أزمة حقيقة.

من هذا المنطلق، أثير عدد من القضايا الجوهرية التي تتصل بالإنتاج الفكري والممارسة الثقافية، وآفاق تطويرها في الجلسات العامة للمؤتمر، وقد أشار المشاركون في البداية إلى تشخيص الحالة الثقافية العامة.

تاسعًا: الابتعاد عن العلاقات «الصراعية» بين منتجي الثقافة بأنواعها، وأصحاب الفكر بأنواعه. قد نجد في الحياة الثقافية ما يمكن أن يُطلق عليه علاقات تنافسية. هناك من يكتب قصيدة وآخر يكتب قصة، وكل شخص يُنتج إبداعًا في مجاله، ثم يأتي دور النقاد المتخصصين في نقد الرواية أو الشعر. من هنا يتشكل المدخل والنقاش. ويشير بعض علماء الاجتماع إلى عالم الثقافة بأنه سوق، نتصارع في كل حقوقها من أجل امتلاك مكانة معينة، ولكن يتعمّن علينا أن نتجاوز هذا الرأي، ونذهب إلى القول بأن هذه السوق يجب أن تتضمن التنافسية من أجل الوصول إلى الثقافة الراقية وليس تحقيق الربح، حتى يرتقي المجتمع، ويقدم عقله ووجوده وضميره، وت تكون الرابطة الاجتماعية على نحو أفضل، وتستقر الثقافة في وجдан المجتمع.

عاشرًا: الثقافة هي المدخل لإنجاح حداثة حقيقة، لما لها من دور مهم ومحوري لإقامة مجتمع مدني حديث، له إطار ثقافي يواكب التحولات المستمرة التي يشهدها العالم اليوم كالرقمنة، وثقافة الصورة، وغيرهما. وتتسم مصر على مدار تاريخها بالزخم الثقافي، ولذلك يجب على المثقف التفكير على نحو مختلف يواكب التغير المستمر الذي يشهده العالم؛ من أجل النهوض بالثقافة بمفهومها العصري.



جانب من الحضور خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ويظهر في الصف الأول من اليمين إلى اليسار: الأستاذة الدكتورة جيهان زكي، عضو مجلس النواب، والأستاذ الدكتور عبد المنعم سعيد، عضو مجلس الشيوخ، والأستاذ الدكتور هشام عزي، الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الله زايد، مدير مكتبة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور صابر عرب، وزير الثقافة الأسبق، والأستاذ الدكتور الشاعر حسن طلب، والرواية سلوى بكر، والدكتور حنا جريس، عضو مجلس الشيوخ.

الحالة الثقافية المصرية.. نظرة نقدية

- المشكلة الثالثة هي تراجع الإنتاج السينمائي والمسرح، وإغلاق العديد من المسارح ودور العرض السينمائي، وذلك على الرغم من أهمية السينما والمسرح في تنمية الوعي، ومحاربة التطرف والإرهاب الذي ما زلنا نعاني من أفكاره حتى الآن.

- المشكلة الرابعة هي تراجع الدور الثقافي المصري في الوطن العربي، ففي ستينيات القرن الماضي كان القدوم إلى القاهرة لمقابلة الكتاب المصريين بمثابة حلم للمثقفين العرب، وهو أمر لم يعد موجوداً في الوقت الراهن مثلما كان سابقاً، ونحتاج إلى استعادته مرة أخرى.

وعلى الجانب الآخر أشار البعض إلى أن هناك اعتبارات مغايرة تكتنف عمل وزارة الثقافة في الصدى لل المشكلات التي تواجه الثقافة المصرية:

أولاً: يُمثل المنتج الثقافي نتاباً مجتمعياً، فهو يتأثر بمختلف المعطيات السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية المحيطة. وقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً ثقافياً كبيراً كان له أبلغ الأثر على متكلّمي الثقافة في مصر، ولا سيما وأن أكثر من ٦٠٪ من السكان هم من الشباب، ومن ثمّ فمن البديهي أن يكونوا أكثر استجابة لتلك التحولات، على الأقل في نمط التعاطي مع الثقافة من خلال القراءة عبر الوسائل الإلكترونية المرئية بدلاً من الكتب، والقراءة المتقطعة بدلاً من القراءة المتسلسلة، وهكذا. هذا واقع نعيشه، ومن الضروري تغيير الطرائق والأساليب التي اعتدنا على اتباعها في الماضي، فالأجيال السابقة نشأت في بيئات مختلفة، أما الأجيال الشابة فهي تعيش في أجواء تحولات كبيرة، لها سمات متباعدة، علينا أن ندرك أبعادها. فمثلاً فيما يتعلق بنشر الكتاب من الصعب أن نجد الآن شاباً قادراً على قراءة كتاب من ٥٠٠ صفحة.

ثانياً: فيما يتصل بالسياسات الثقافية والاستراتيجية، فقد شهد المجلس الأعلى للثقافة في ظل «رؤية مصر ٢٠٣٠» إعادة هيكلة واستحداثاً لعدد من اللجان تحت مسمى «السياسات والتنمية الثقافية»، وهي لجان لها دور فاعل، ودائماً ما تتقدم بتوصيات ومقترنات تتعلق بالشأن الثقافي، إلا أن تلك التوصيات ترتبط بمناج و مجالات لا تنفرد فيها وزارة الثقافة بالقرار، من بينها: التعليم والشباب، والأوقاف، والأزهر، والكنيسة، والإعلام. فإن كان يقع على عاتق وزارة الثقافة عباءة تغيير ثقافة المجتمع فإنها تعنى فقط بالمنتج الثقافي، في حين أن تغيير الثقافة المجتمعية

تمتلك مصر تاريخاً طويلاً وعميقاً في مجال الثقافة، شهدت خلاله تأسيس أول مكتبة وطنية في المحيط الإقليمي (الكتب خانة الخديوية)، ورواجاً للسينما، والمسرح، والصحافة، وتوسعاً كبيراً في عدد الجمعيات العلمية، والمؤسسات الأكademية والجامعات، هذا فضلاً عن إطلاق أول إذاعة في مايو ١٩٣٤، وأول تليفزيون عام ١٩٦٠. ومن ثمّ يتبع التفكير في مستقبل الثقافة انطلاقاً من رؤية عميقة للإنجاز التاريخي في ضوء العديد من التغيرات.

ويسود جدل حول مدى حضور الثقافة المصرية محلياً وإقليمياً في الوقت الراهن، وهناك آراء متعددة تنزع نحو نقد هذا الحضور، وإبراز تراجعه، وأخرى تقف على النقيض من ذلك.

ومن أبرز مشكلات الثقافة التي أشار إليها بعض المثقفين:

- المشكلة الأولى، وقد أطلق عليها البعض مصطلح «مطارات الثقافة المصرية»، وهي فئة كبيرة من الأميين منتشرة في الريف المصري، تُضخم من أمر الثقافة الدينية، وتُعرض عن الثقافة العامة بمختلف أشكالها. وتمثل تلك الفئة خطراً على الثقافة المصرية بوجه عام، ويجب على المثقفين مواجهتها والتصدي لها.

- المشكلة الثانية هي أسعار الثقافة أو الكتب في دور النشر الخاصة؛ حيث أدى ارتفاع أسعارها إلى حرمان الجماهير من الكتاب الذي لا تستطيع شراءه، الأمر الذي يتطلب التدخل لضمان وصول الكتاب إلى الناس جميعاً، خاصةً الفقراء. وفي السياق ذاته يواجه الكتاب المطبوع تحدي الرقمنة، وطغيان الكتاب المنشور عبر وسائل إلكترونية.



الدكتور سامي فوزي؛ كبير باحثين بمكتبة الإسكندرية.

جديدة، هذا بالإضافة إلى موضوع الذكاء الاصطناعي. ويحظى هذا الأمر باهتمام كبير من قبل المجلس الأعلى للثقافة، فقد تم تشكيل لجنة مكونة من تسعة جهات، لماله من تداعيات اجتماعية، ونفسية، وعلمية، ولغوية، وكذلك بالنسبة للأمن القومي، ومن المقرر أن تبدأ تلك اللجنة عملها وترفع مقترناتها بشأن كيفية التعامل مع تلك المستجدات التكنولوجية الهائلة.

وعلى هذه الخلفية من تشخيص الحالة الثقافية، تم التطرق إلى الموضوعات التالية، وطرح توصيات بشأنها.

١- الثقافة والتعليم

ترتبط الثقافة بالتعليم ارتباطاً وثيقاً؛ فلا يمكن الحديث عن الثقافة في مصر بمعزل عن التعليم، لا سيما في ظل ما يشهده من حالة تشظّت معرفياً. فعلى سبيل المثال إذا اقتصر التركيز في المدارس على تدريس العلوم مثل الكيمياء، والفيزياء، واللغات، دون الاهتمام بالجوانب الثقافية المتمثلة في الفن، والموسيقى، والرسم، والإبداع الأدبي، فسوف يكون لدى خريجي مؤسسات التعليم، في أفضل الأحوال، معارف علمية، لكنهم يفتقدون إلى الجانبين الإنساني، والوطني، فالوجودان أمر بالغ الأهمية في بناء الثقافة.

التوصيات

- عودة المثقف إلى المؤسسة التعليمية، مما يؤدي إلى اتساع نطاق تأثيره، وذلك انطلاقاً من أن انعزal المثقف في مؤسسات وغرف مغلقة يجعل دون أن يكون له دور فاعل في المجتمع.
- الاهتمام بتدريس الجوانب الثقافية التي ترقى بالتفكير والوجود، مثل الفنون بشتى صورها جنباً إلى جنب مع كافة أشكال الإنتاج الأدبي.

٢- الثقافة واللغة

ترتبط الثقافة بعدد من القضايا الأساسية، مثل: الهوية، والخطاب مع الآخر، والحياة بصفة عامة، وهي أمور تواجه تحديات في المؤسسة التعليمية؛ فاللغة العربية -على سبيل المثال- لا تخطى بالاهتمام المطلوب، رغم كونها الركيزة الأساسية للهوية الوطنية المصرية. ويعاني تدريس اللغة العربية من عوار كبير، رغم أن هذه

يُمثل مسئولية مشتركة تتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين كافة الوزارات ومؤسسات الدولة مع ضرورة توافر آلية واضحة للتواصل والتنفيذ.

ثالثاً: فيما يتعلق بموضوع السينما، فقد تم تأسيس الشركة القابضة للسينما، ومن المقرر عودة الإنتاج السينمائي الضخم على نمط فيلم «الممر» الذي أحدث حالة إيجابية داخل المجتمع المصري لكونه عملاً راقياً ومحترماً دعمته وزارة الثقافة، وأقامت له عرضًا خاصاً بدار الأوبرا.



الأستاذ الدكتور صابر عرب، وزير الثقافة الأسبق، والأستاذ الدكتور عبد المنعم سعيد، عضو مجلس الشيوخ.

رابعاً: بخصوص موضوع الرقمنة، هناك شراكة بين وزارة الثقافة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ لإنشاء بوابة للمحتوى الثقافي الرقمي المصري، سوف تجمع المنتج الثقافي لكافة قطاعات وهيئات وزارة الثقافة، سواء كان مسرحياً أو سينمائياً أو كتابياً تحت مظلة واحدة، دون الحاجة إلى زيارة الموقع الفردية الخاصة بتلك الم هيئات والقطاعات. وقد تم البدء بثلاثة قطاعات أساسية، هي: دار الأوبرا المصرية، والهيئة العامة للكتاب، ودار الكتب والوثائق القومية، وتأتي في الطريق هيئة قصور الثقافة.

خامساً: من بين المشروعات التي تأخرت بسبب ظروف وباء «كورونا» تقرير «الحالة الثقافية»، الذي يرصد البنية الثقافية في أقاليم مصر المختلفة. ولا يقدم التقرير دراسة وصفية، إنما يتضمن مجموعات وفرق عمل لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه البنية الثقافية من ميدان الأقاليم المختلفة، وبالتالي سوف يمثل مؤشراً مهماً على كيفية التعاطي مع المشهد الثقافي على أرض الواقع.

سادساً: فيما يتعلق بتأثير شبكات التواصل الاجتماعي، هناك أكثر من ٤٩,٥ مليون مصرى متصل بموقع الفيسبوك، وتأثيره واضح وطاغ عليهم، وهناك وافد جديد وهو الميتافيبر وبيئة افتراضية

الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تشتت معرفي يؤثر سلباً في الثقافة بوجه عام. ولا يعني ذلك مجرد تحول في تكنولوجيا المعرفة، ولكنه يمثل تحولاً إلى عقل جديد. في هذا السياق يتطلب الأمر حتمية التوجه نحو رقمنة الثقافة المصرية بشكل علمي دقيق، وتبسيط المعرفة عبر المنصات العلمية المختلفة، فصر تملك إرثاً ثقافياً ثرياً على مر التاريخ، لكنه يحتاج إلى المزيد من الترتيب اللازم لإنتاج المعرفة وتوصيلها إلى القارئ بشكل سليم.

التوصيات

- المضي قدماً في برامج تبسيط العلوم.
- التوسع في رقمنة الثقافة المصرية بما تمتلك من تراث حضاري ثري، خاصة أن الشباب يُقبل على المحتوى الثقافي المُقدم على وسائل التواصل الحديثة.

٤- دور المثقف

يتمثل دور المثقف الأساسي في إنتاج أفكار حداية تدفع بحركة التحدي إلى الأمام على نحو يؤدي إلى خلق مجتمع معاصر، والأمثلة على ذلك عديدة، فحينما طالب علي عبد الرزاق بفصل الدين عن الدولة تم إجهاض تلك الفكرة وقتها، واستمر الصراع لعدة عقود. كذلك ما طرحة الدكتور طه حسين من ضرورة أن يكون التعليم حقاً لجميع الناس في مصر، تحقق ذلك أيضاً بقدر أو باخر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٦.ويرى كثيرون أن المثقف في الوقت الراهن يعني من التهميش، الذي يتمثل في صعوبة وصول إنتاجه إلى الناس، ومن ثم يجب العمل على عودة المثقف مرة أخرى إلى الشارع، مثلما كان الحال في ستينيات وبسبعينيات القرن الماضي، فحينما كان مثقف مثل طه حسين أو يوسف إدريس يدلي بتصريح يصبح حديث مصر كلها. وحتى يتحقق ذلك يجب ألا يتوقع المثقف حول ذاته بل يكون ملماً ومدركاً بكل التغيرات من حوله خاصةً، ولا سيما في ظل التطورات التي يشهدها المجتمع، والتي أثرت بشدة في الإنتاج الثقافي، شكلاً ومضموناً، فشلاً هناك نمط جديد غير مرئي من الثقافة يصنعه الشباب داخل مقاهي وسط القاهرة، حيث يكتبون روايات وقصصاً قصيرة، وينظمون ندوات فكرية، تتسم بزخم المناقشات في قضايا فلسفية عميقة. كذلك هناك مؤسسات ثقافية يديرها شباب تطرح أفكاراً تتسم بقدر كبير من الجرأة والحداثة.

اللغة تعدّ من أهم أدوات ترسيخ الهوية المصرية، وبناء الإنسان. ولا تقتصر اللغة على البناء اللغوي فحسب، لكنها تحمل بين طياتها حضارة، وثقافة، وطريقة تفكير، وقد برع ذلك جلياً في الحضارة الهلينستية، حيث حظي من كان يتحدث اليونانية بمكانة مميزة داخل المجتمع.

في هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن اللغة غاية، فمن الخطأ التعامل معها على أنها مجرد وسيلة أو وعاء لأنفعالنا، حيث يؤثر ذلك سلباً في المستوى الثقافي، ومن ثمَّ فمن الأفضل التعامل مع اللغة على أنها غاية فيما تشير إليه من مضمون قادر على الارتقاء بما على مختلف المستويات: الوجدانية، والعقلية، والسلوكية. وتدخل اللغة في كيان المبدع فهي إحدى أدوات الإبداع، والمبدع الحقيقي هو من يتعامل مع اللغة بوصفها غاية شاملة قادرة على الارتقاء بالثقافة ككل.

التوصيات

- الاهتمام باللغة العربية، والتوسيع في تدرسيها، خاصة في ظل تعدد أنظمة التعليم، وإهمال البعض منها للغة العربية، التي تُعدّ أساس الهوية، والوعي الجمعي، والإبداع.

٣- الثقافة والذاكرة

اتصالاً وتواصلاً مع أهمية اللغة في بناء الوعي الثقافي، يأتي الحديث عن العلاقة بين النص المكتوب والذاكرة في ضوء انتشار الرقمنة. ففي الماضي، كانت الذاكرة بمثابة مخزن للمعرفة، وذلك قبل اختراع الكتابة، حيث كان الشخص يميل إلى تخزين المعرفة في الذاكرة، ويلجأ إلى الشعر بوصفه الوسيلة الأسهل لذكر المعرفة الموجودة في الذاكرة، واستدعائها عند الطلب. فمثلاً تختزن السيدات غير المتعلمات في الريف المصري المعرفة على هيئة أمثال شعبية ذات إيقاع موسيقي، حتى يتتسنى لهن استدعاها إذا تطلب الموقف ذلك. وقد غيرت الكتابة مفاهيمنا، فبدلًا من الاعتماد على الحفظ والذاكرة أصبحت الثقافة مرتكزة إلى الورق، والمثقف هو المسئول عن إنتاج تلك الثقافة بالكتابة، وصار الكتاب أفضل وسيلة للإبداع والتواصل والذكرا. تلا ذلك مرحلة أخرى تحولت فيها أدوات المعرفة من الورق إلى شاشة الكمبيوتر، الأمر الذي أدى إلى تغيير عقول البشر؛ فبدلًا من القراءة بتسلسل واضح، أصبح الآن في إمكان القارئ القفز بين نصوص مختلفة، دون رابط واضح،

الآخر مولداً لوجات جديدة من الإصلاح القائم على مفهوم الدولة الوطنية (رؤية مصر ٢٠٣٠). ولا يمكن تحقيق الإصلاح الشامل في المنطقة وفق نهج وأيديولوجية واحدة، بل في إطار السياق التاريخي الخاص بكل دولة، إلا أن هناك مجموعة من القواسم المشتركة بين الدول العربية، أبرزها التأكيد على مفهوم الدولة الوطنية باعتبارها الوعاء الذي يحوي جميع المواطنين مهما تنوّعت مشاربهم وأديانهم ومذاهبهم وأقاليمهم.

ويستند مفهوم الإصلاح والتنمية في مصر المعاصرة إلى فكرة الانتقال من النهر إلى البحر، وذلك للتخلص من الأسر التاريخي لنهر النيل، والذي جعلها دولة نهرية بامتياز تتمتع بما يمنحه لها النهر من حضارة وفرص، وقد تحقق بالفعل الانتقال إلى البحرين: المتوسط، والأحمر؛ لتكون مصر دولة بحرية تتمتع بكل ما يمنحه لها البحر من قدرات، بالإضافة إلى ارتباطها التاريخي بنهر النيل.

وعلى جانب آخر، هناك فارق كبير بين الدولة المتقدمة ونظيرتها المتخلفة؛ فالأخيرة يرتکز تقدمها إلى إدارة الثروة، وذلك عبر تبعية مستمرة للموارد البشرية، والمادية. أما الثانية فترتکز إلى إدارة الفقراء من خلال تحسينهم داخل فقرهم مع تقديم العون والحسانة لبقية فئات المجتمع. وقد اختارت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الطريق الأول، الذي يعني أن طريق الحداثة لا بد أن يمضي في عملية صعبة وشائكة لتنمية الثروات المصرية، ليس فقط من حيث الكم ومعدلات النمو، إنما أيضاً من حيث النوع، وهو ما يجعلها قابلة للاستدامة، والاستمرار، والاندماج في العالم المعاصر بأفاقه التكنولوجية والإبداعية.

التوصيات

- اهتمام المثقف بمفهوم الدولة الوطنية، باعتبارها أحد المكتسبات الحضارية المهمة في المجتمع المصري، خاصة في ظل سياقها الإقليمي.

- طرح رؤى جديدة في التعامل مع ظواهر التنمية والإصلاح، مثل تعظيم الإفادة من الثروات البحرية التي تتمتع بها مصر، أسوةً بما درجت عليه الكتابات من التركيز على أن مصر دولة نهرية.

- الاهتمام بمفاهيم التنمية والتطور في المجتمع من منطلق التأكيد على الجودة، وليس فقط الإنتاج الكمي، والارتفاع بالعنصر البشري القادر على تحقيق التنمية متعددة الأبعاد.

من هنا، فإن التحديث يحتاج إلى مثقفين قادرين على إنتاج أفكار تُعين المجتمع على التقدم، خاصةً وأن المجتمع المصري في الوقت الراهن أصبح منقسمًا إلى ثقافتين أساسيتين، أولاهما ثقافة ماضوية تنتهي إلى الماضي تحت مسميات متباعدة، وثانيتها ثقافة حديثة ترغب في دفع المجتمع إلى كل ما يؤدي إلى تحديث حقيقي بداخله، لكنها تحتاج إلى الإرادة السياسية والبيئة الحاضنة اللتين يستطيع المثقف من خلاهما إنتاج كل ما هو جديد.

ومن ناحية أخرى، يقع على عاتق المثقف مسؤولية كبيرة في استشراف المستقبل لا سيما في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم؛ فقد أثبتت الحرب الروسية الأوكرانية -على سبيل المثال- قصور نظرية علم العلاقات الدولية في تفسير ما حدث، والتنبؤ بما قد يشهده العالم خلال الفترة القادمة، كما تشير كافة المؤشرات إلى استمرار الحرب، واحتمالية دخوها في نطاقات أكثر خطورة.

ومن ناحية ثالثة، يجب على المثقفين إعادة النظر في العلاقة بين الحرّيات الخاصة، والحرّيات العامة؛ فالمثقف لا يمكنه إنتاج أفكار حديثة للمجتمع إلا من خلال توافر مساحات أوسع من الحرّيات الخاصة، باعتبار أن الحرّيات العامة تبدأ من الحرّيات الخاصة.

التوصيات

- الاهتمام بعودة المثقف إلى الاتصال بثقافة المجتمع، سواء من خلال الإعلام والمنتديات العامة، أو تيسير نشر الإنتاج الثقافي مطبوعاً وإلكترونياً.

- الاهتمام بأشكال الثقافة الموازية التي يتبعها بعض المبدعين الشباب باعتبارها تعبيراً عن حيوية المجتمع.

- النظر إلى إنتاج المؤسسات الثقافية الجديدة في المجتمع، والتي يقدّم بعضها فكرًا حديثًا مهمًا، واشتباكًا مع الظواهر العامة من منطلق الحرية والتجديد.

- التأكيد على ضرورة الحرّيات العامة في مجال الإنتاج الثقافي باعتبار أن الحرّيات الخاصة للمبدع ترتبط ارتباطًا وثيقًا بما يتمتع به المجتمع من حرّيات عامة.

٥- الثقافة والإصلاح

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الماضية العديد من التطورات، جاء بعضها انعكاساً لأنهيارات ما بعد الثورات، والبعض

بهجة لأصحابه؛ لأنه لا يمكن للأمة أن تقف دائمًا على ساق واحدة، لأن الساق الأخرى هي العقل النبدي، والتعامل مع النسيبي باعتباره نسبيًّا، لا يمكن فهمه بما هو مطلق، خاصةً أن الشفهي كان مرحلة من تاريخ مصر سبقتها عصور طويلة من المكتوب والمسجل.

تحتاج الثقافة في مصر إلى الفحص والتدقيق لاكتشاف العيوب والأمراض التي تعاني منها الحياة الثقافية التي أصبحت تورث جينات التمزق، والاختلاف، وغياب التراكم، وهنا يأتي دور المؤسسات الثقافية كمكتبة الإسكندرية في أهمية اكتشاف تلك الأمراض، والبدء في وضع مقترنات لعلاجها.

وتعُد الثقافة أساسية في تكوين مجتمع مدني، أي مجتمع حديث، له إطاره الثقافي قبل المادي، وثمة وعي لدى المثقفين بأن العالم يتغير، وأن هناك تغيرات جمة تحدث في العالم، الذي لم يعد كما كان منذ عشر أو عشرين سنة وإنما هو عالم جديد متغير، وصفه علماء الاجتماع بأوصاف متعددة، من بينها «عالم عدم اليقين»، «عالم منفلت»، و«عالم غير منظم»، و«عالم متشتّط»، و«إمبراطورية فوضى»، وكلها أوصاف تدل على أن العالم الذي نعيش فيه مختلف عن العالم القديم، وهناك الآن فرع جديد في علم الاجتماع ينصب اهتمامه على دراسة تدهور القيم والتشظي يطلق عليه Sociology of Moral Decline، هذا المصطلح كان يستخدم في السابق من قبل رجال الدين دلالةً على وجود انهيار أخلاقي، ويستخدمه الآن علماء الاجتماع والسياسة، ويتحدثون عن الانهيار الأخلاقي في العالم كله. بالتأكيد يتغير العالم، ونحن أيضًا بحاجة إلى التفكير بطريقة مختلفة، وأعتقد أنه كلما أتيحت لنا فرصة الجلوس، بعضنا مع بعض، فسوف نفكر بشكل مختلف، خاصةً إذا غالب على حوارنا الاحترام المتبادل، والاستماع إلى وجهات النظر المتعددة دون إقصاء لأحد.

التوصيات

- رصد الأسباب الكامنة وراء عدم استمرار مشروعات التحديث الثقافي في القرنين التاسع والعشرين، وخبرات التعلم من الإخفاق.

- أهمية دراسة الأمراض الثقافية الكامنة في النخبة المصرية، وأمثالك شجاعةً ممارسة النقد الذي حيالها.

٦- السياسات الثقافية

في الوقت الراهن، هناك تسارع كبير على خطى السياسات الدولية، وفي الوقت نفسه تدرك النخبة الثقافية أن القوة الثقافية أصبحت تصاهي القوة الاقتصادية، والعسكرية؛ إذ لم تعد قوة الأمم على الخريطة الدولية تستند فقط إلى إمكاناتها الاقتصادية أو العسكرية، إنما تعتمد أيضًا على إرثها الثقافي، وهو ما أطلق عليه جوزيف ناي في تسعينيات القرن العشرين مصطلح «القوة الناعمة». من الضروري أن يكون لدينا الإدراك والوعي التام بأهمية التراث الثقافي والفكري المصري مع الانفتاح على الآخر، فالجالاهـلـ وفق التعريف المعاصرـ ليس من يجهل القراءة والكتابة وإنما هو من يحبس نفسه داخل جعبـة صماء من الأفـكارـ، أما المثقـفـ فهو من لديه سـعة الصدرـ لتقبلـ الآخرـ مع الفـهمـ الكاملـ لـحضارـتهـ، وتاريخـهـ، ونقـاطـ قـوـتهـ وـضـعـفـهـ.

التوصيات

- التأكيد على أن الثقافة تُعد من أبرز مظاهر القوة الناعمة المصرية، ويعود الاهتمام بها إلى إضافة أبعاد متزايدة إلى مفهوم القوة الشاملة للدولة.

- الاهتمام بالجوانب القيمية والحضارية في التراث الثقافي مثل التعامل مع الآخر، والتسامح، ونقد الأفكار والمارسات التي تُعيق التقدم والحداثة.

٧- الثقافة والمشروع الحداثي

شهدت مصر على مدار تاريخها منذ عهد محمد علي باشا مشروعات تحديدية ثقافية كبيرة لم يُقدّر لها الاستمرار، فأصبحنا نسير في خطوط بيانية قزمية متغيرة لا صلة بينها، بل أحيانًا تحدث حروب بين مضمرين تلك الخطوط، وهنا تبرز أهمية دور المؤرخين وعلماء الاجتماع في رصد الأسباب الكامنة وراء ذلك، وضرورة وضع آليات محددة للتعامل مع المراحل الانتقالية؛ حتى يسهل على صانع القرار التعامل مع تلك المرحلة وفق قوانين علمية سليمة.

ويرتكز الخطاب الديني في مصر، الذي اتسم بكونه خطاباً دعوياً، إلى الثقافة الشفهية أو التراث الشفهي المنقول الذي يُعد مكوناً أصيلاً ومتجذراً في الثقافة المصرية. والجدير بالذكر أن الأمة لم تستطع إنجاز ما أُجزتـهـ إلاـ بالـحـدـيثـ المنـقولـ، وهذا ليس مسار

م الموضوعات النقاش في الجلسات المتوازية

عقدت في اليوم الثاني من المؤتمر أربع جلسات متوازية تناولت عدة قضايا: الإنتاج الفكري والفلسي، والأدب والفن؛ آفاق المستقبل، وحماية التراث المادي وغير المادي، والثقافة المصرية؛ الأبعاد الإقليمية والدولية، وقد شملت كل منها نقاشات معمقة، وتمحضت عن عدد من التوصيات، نعرضها على النحو التالي:

١- الإنتاج الفكري والفلسي

يمثل الإنتاج الفكري والفلسي مؤشرًا على ثلاثة أمور أساسية في المجتمع:

أ- حيوية المجتمع وقواه الحية؛ إذ عندما يكون هناك جمود أو ثبات أو فكر واحد مسيطر يكون المجتمع خاملاً ويتعثر للانزواء، ومن هنا يعبر الإنتاج الفكري وازدهاره عن حيوية المجتمع.

ب- الوعي بالمشكلات الحقيقة التي يواجهها المجتمع، حيث نعرف هل يعيش المجتمع مشكلات عصره أم عصر سابق أم يستغرق في مشكلات زائفة.

ج- الوعي بالعصر، والاتجاه الذي تسير إليه البشرية، فالإنتاج الفكري يدل على الوعي بالمستقبل، ومدى ملائمة استجاباتنا إلى التحديات التي يطرحها علينا المستقبل.

التوصيات

- التأكيد على خصوصية الإنتاج الفلسي بوصفه رؤية ضرورية لمعرفة تحديات العالم المعاصر وكيفية الاستجابة لها. وتعنى الفلسفة جزءاً من الإنتاج الفكري العام، واكتسبت أهمية كبيرة في العقود الأخيرة، ذلك أن التكنولوجيا لا تمتلك حلولاً لكل المشكلات، بل تسببت في كثير من الأحيان في العديد من المشكلات مثل تلوث البيئة والسلاح النووي، ولم يكن هناك حلًّا للعديد من المشكلات إلا بالتجوء إلى الفلسفة، وزاد من أهمية ذلك انتشار الأوبئة والمشكلات العالمية. وبات واضحًا أن التحديات المطروحة على أي بلد هي كوكبية بطبيعتها، ومن

- تنظيم مزيد من اللقاءات بين المثقفين على مستويات متعددة بغية التعرف على جوانب التغيير التي تحدث في المجتمع، والتي يتبعُ رصدها، وتحديد آفاق التعاطي معها.

٨- الثقافة والترا

يمثل التراث إحدى أدوات البنية الأساسية للثقافة المصرية، ورغم ذلك فلا يوجد أرشيف للتراث القومي المصري. هناك العديد من المبادرات التي بُذلت من أجل ذلك، أبرزها مبادرة «صناعة مصر»، وهي تهتم بشكل أساسي بالحرف التقليدية ونقلها إلى الأجيال الجديدة. تحتاج تلك المبادرة إلى مزيد من الدعم بحيث لا تقتصر فقط على القاهرة التاريخية ولكن تمتد إلى كافة المحافظات والقرى. هنا يبرز دور المجتمع المدني الذي يمكنه أن يساعد في تأسيس هذا الأرشيف وإدارته، كما هو الحال في أوروبا.

ولا يجب النظر إلى ارتباط التراث بالثقافة الماضوية على أنه مسلّمات لا تقبل النقد؛ إذ يمتلك التراث العديد من الحلول لإشكاليات معاصرة؛ فهو يحتوي على معارف شعبية قادرة على تقديم بعض المقترنات لحل مشكلة الندرة التي يتعرض لها المجتمع، كذلك الحرف التقليدية القادرة أيضًا على طرح حلول لبعض الأزمات الاقتصادية التي نعاني منها في الوقت الراهن.

التوصيات

- الاهتمام بالإبداعات الشعبية، سواء في صورة حرف وصناعات شعبية، بوصفها أحد العوامل الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أو الحفاظ على الموروث الشعافي.

- الحاجة الدائمة إلى التعامل مع الشفافة الموروثة بأفق متسع، على نحو يسمح بمزيد من الجدل والنقاش وممارسة النقد.

- التأكيد على أهمية التفكير المنطقي والعقلاني في التعامل مع النص الفلسفي.

- تبسيط الإنتاج العلمي بوصفه موازياً للإنتاج الفكري، والنظر إلى كلّ منهما بوصفهما فاعلين متلازمين للحياة الإنسانية.

- إطلاق عدد من المبادرات؛ منها على سبيل المثال: مبادرة بعنوان «نحو فلسفة الحياة»، وتنظيم ورش عمل للتدريب على قراءة النص الفلسفي، وإقامة صالون للحوار والنقاش حول القضايا الفلسفية، والتفكير في إصدار مجلة فلسفية نظرًا لندرة وجود المجالات الفلسفية في مصر، هذا فضلاً عن استضافة فلاسفة ومفكريين عالميين لطرح أفكارهم، وال الحوار معهم من قبل الأساتذة والمتخصصين المصريين.



الأستاذ الدكتور أنور مغيث؛ أستاذ الفلسفة الحديثة المعاصرة بجامعة حلوان، والأستاذ الدكتور أشرف منصور؛ أستاذ ورئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، خلال جلسة «الثقافة والإنتاج الفكري والفلسفي».

ثمَّ يجب أن تكون الاستجابة لها إنسانية عامة، وتتسم الفلسفة بطبعها- بأنها فكر إنساني يصل إلى كل الثقافات البشرية.

- أهمية تقديم ملخص لأعمال الفكر الفلسفي وقضايا العلم الفلسفي الإنساني بلغة مبسطة تناسب الشباب. من هنا كان ضروريًا الاهتمام بالتفكير الفلسفى. فمثلاً إذا كان يجب أن نقرأ «جمهورية أفلاطون» كلها، فإنه يمكن أيضًا تقديم تلخيص مبسط لها للشباب.

- تناول قضايا العصر من خلال مبادرات للتفكير المشترك، لا تقتصر على التفكير الفردي، ولكن من خلال مجموعات تفكير سوياً في قضية واحدة من خلال الحوار، وهو ما سوف يسمح بالانتقال من النقل إلى النقد، والاهتمام بالقضايا الرئيسية للتفكير الفلسفى في القرن الحادى والعشرين. على سبيل المثال هناك موضوعات تُطرح الآن، ولم تكن مطروحة من قبل؛ مثل فلسفة البيئة وفلسفة الجنوبي البشري وفلسفة النسوية، وهذه كلها قضايا جديدة بالنسبة للبحث الفلسفى، وأهمية الفلسفة في عصر ما بعد جائحة كورونا.

- طرح فكرة تسويق الفلسفة من خلال الوسائل المتعددة، وإدراج الفلسفة بوصفها عنصرًا فاعلاً في العالم الافتراضي التفاعلي.

- تقديم تجارب مبتكرة وملهمة لفهم الكتابة الفلسفية من خلال عرض مسرحية لنصوص فلسفية برؤية درامية يُستخدم فيها العرض المسرحي والحوار والموسيقى.



جانب من حضور جلسة «الثقافة والإنتاج الفكري والفلسفي».

٢- الأدب والفن: آفاق المستقبل

ناقشت الجلسة عدداً من القضايا التي تتصل بمستقبل الأدب والفن في ضوء التغيرات التي حدثت في المجتمع. وركزت بصورة خاصة على عدد من الأفكار الأساسية:

التوصيات

- أهمية إطلاق الخيال الإبداعي، والتخلص من الذهنية المتكلسة، وتوسيع هامش الثقافة الحرة والمثقف الحر، ودعم الدولة وانفتاحها فيما يتعلق بالفنون. في هذا السياق، تجحب الإشارة إلى الأعمال الأدبية التي تحولت إلى أعمال سينمائية، مثل تجارب طه حسين، ونجيب محفوظ، وإحسان عبد القدوس وغيرهم، وهو ما يتطلب بحثاً أوسع عن علاقة الأدب بالسينما، مع ملاحظة تعاظم تأثير ثقافة الصورة بصفة عامة، ودور المنتجات الإبداعية البصرية، وأهمية الحركة النقدية. وقد تكون العلاقة بين الأدب والسينما بحاجة إلى نظرية جديدة، يمكن أن تسهم فيها مكتبة الإسكندرية، وقد يتصل بذلك إعادة التفكير في استعادة تجربة مؤسسة السينما. ومن ناحية أخرى يستدعي الحديث عن الأدب والسينما التأكيد على أهمية الحرية، وحسن اختيار الأعمال الأدبية، والنظر إلى التجليات الجديدة مثل تجارب السينما المستقلة، التي أحرزت نجاحاً، خارج الشروط التي يضعها المنتجون، ويمكن تأمل بعض أبعاد تلك التجارب حتى يتتسنى استثمارها على مستويات عدة.
- ضرورة وجود حركة نقدية مصرية تتبع الأعمال الجديدة ولا تنعزل عنها، وضرورة وجود الناقل أو الجسر الذي ينقل أعمال المبدعين الشباب، والإشارة إلى أن مبدع الرواية واقع عليه ظلم متعدد الأبعاد يجب أن يتم مواجهته، وهو ما يرتبط بتقليل ظاهرة المركزية في المجتمع المصري، وتحقيق العدالة الثقافية، ونشر الخطاب الثقافي على مستوى واسع، والاهتمام بالصحافة الأدبية، والأبواب الثقافية بالصحف، وتعزيز دور الدولة في نشر أعمال المبدعين المستقلين؛ مما يؤدي إلى تقليل التكلفة على عاتقهم، وتوسيع نطاق نشر الإبداع، وتحقيق العدالة بين أجيال المثقفين والمبدعين. ويمكن التفكير في عقد ملتقي يربط بين صناع ومبدعي الأدب وصناعة ومبدعي السينما ومدّ الجسور التي تحكمت فيما بينهم، وخاصة أن صناعة السينما تواجه منذ سنوات تحديات كثيرة رغم دورها البارز في الثقافة المصرية.

أولاً: ليس هناك تراكم زمني واضح، وهو ما يمكن أن نطلق عليه ظاهرة «الذاكرة المتقطعة»، التي حكمت تاريخنا كله منذ عصر الأسرات المصرية إلى وقتنا هذا، حيث يبدأ كل عصر وكتأله هو البدء والانتهاء، وينفي كل ما سبقه، ومن ثم تغيب فكرة التراكم. وبحسب تلك الظاهرة كانت هناك إشكالات أخرى تتصل بأنّ أغلب الأنواع الأدبية الحديثة، وأغلب الفنون الحديثة أيضاً جاءت إلينا للأسف -وعليينا أن نقر بذلك- من خلال الثقافة الغربية بعد الحملة الفرنسية، بشكل خاص من خلال الرواية والمسرحية والقصة وما إلى ذلك، ثم بعد ذلك السينما. ومن ثم لم يكن لدينا ميراث نceği طويل ومتصل وتراثي، وهذا يلقي أعباء أخرى فيما يتعلق بتخيّل مستقبل تلك الأنواع الأدبية، ثم كانت هناك أطروحات يُمكن الاعتماد عليها في التفكير في المستقبل، بحيث يمكن التقاطها من خلال مسيرة الأدب والفن في القرن العشرين، ويمكن التأسيس عليها عندما نفكر بشكل تخييلي في المستقبل. من بين تلك الأطروحات تحظيم القواعد الأدبية والفنية بشكل عام، فالقاعدة أنه ليست هناك قاعدة. فمثلاً تجربة «إدغار آلان بو» عن فكرة وجود قواعد للقصة القصيرة في منتصف القرن التاسع عشر تمت الإطاحة بها بعد أقل من عقدين من قبيل تجربة «أنطون تشيكوف». ومن ناحية أخرى هناك حالة من الحرalk الواسع جدًا للأشكال الأدبية من حيث تداخلها وتراسلها واشتقاق أنواع أدبية جديدة من خلال رواية الذاتية أو الكولاج الروائي أو الماثرواية أو القصة القصيرة أو الرواية الملحمية، وكلها إشكال بینية، تزيح الحدود بين الأشكال الأدبية المستقرة، والتي ربما لا يجب أن تكون مستقرة.

ثانياً: هناك قضية أخرى تتصل بالتأثيرات المتزايدة لوسائل الاتصال الحديثة من الرواية التفاعلية والرواية الرقمية والقصة التوتيرية، ومن ضمن التأثيرات استكشاف مساحات حرية التعبير لا حد لها، فأصبح كل كاتب يستطيع أن ينشر بيسير ما يعني له من أفكار من خلال وسائل الاتصال الحديثة، وبالطبع يتربّط على هذه الظاهرة إشكاليات تتصل بأعباء الفرز بين الغث والسمين.



الدكتور أيمن سليمان؛ مدير مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي بمكتبة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور مصطفى جاد؛ عميد المعهد العالي للفنون الشعبية، خلال جلسة «حماية التراث المادي وغير المادي».

المصريين غير المرئي، وهناك قصص كفاح وقصص نضال يومي من أجل إقامة الحياة، ولا يشمل ذلك الحرف اليدوية فقط، ولكن ينطوي أيضاً على مبادرات في الريف المصري تقوم بها أسر أو أفراد، تمثل تطويراً للحرف القديمة فيما يتصل بالصيد أو التجارة أو غيرها، وكذلك أمور مبتكرة قد لا تخطر على بال قطاعات عريضة من المثقفين، ويتعين على الدول تشجيع هذه الصناعات والمبادرات، وأن تقوم بتطوير قدرات العاملين بها، وتعمل معهم وتمثّلهم الدعم المادي، ومن خلال منح الأراضي لتأسيس تلك الأعمال عليها، توسيع الصناعة، وتكون مستقلة، وتنشج الأسر على المضي قدماً في هذا السبيل. ويقوم حالياً مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي بالقرية الذكية التابع لمكتبة الإسكندرية، بتوثيق تلك الإبداعات أو التدفقات من أسفل، فهي ليست جميعها فولكلوراً، وإنما بها أمور تتصل في بعض الأحيان بالفولكلور، وأمور أخرى جديدة ومبتكرة تتصل بصناعة الحياة.

التوصيات

- الاهتمام بتراث الجماعة الشعبية، واكتشاف إبداعاتها في إطارمبادرة «التدفقات من أسفل».
- توثيق وإتاحة التراث المادي وغير المادي الموجود في المؤسسات الحكومية والأهلية لقطاع كبير من الجمهور.
- تيسير وصول المادة التراثية لأكبر قطاع من المثقفين والمبدعين.
- إعداد موسوعة للتعرف بالعاملين في مجال التراث، وإتاحتها إلكترونياً.

الكاتب الصحفي سيد محمود، والأستاذ الدكتور حسين حمودة؛ أستاذ النقد الأدبي بجامعة القاهرة، خلال جلسة «الأدب والفن: آفاق المستقبل».

٣- حماية التراث المادي وغير المادي

انطلقت الجلسة من تعريف التراث غير المادي، حيث تبنى اليونسكو المصطلح، وكان يُطلق عليه قبل ذلك التراث الشعبي أو الفلكلور، رغم أن كلا المصطلحين قريبان بعضهما من بعض، ويشمل كلّاً منها العادات والتقاليد، والإبداع الأدبي الشعبي من حكايات وسير وشعر وأمثال وألغاز وفلاحة وحرف.

هنا يُثار سؤال أساسي: هل وصل المثقفون في مصر إلى منتجات التراث الثقافي غير المادي؟

وينبعق من السؤال السابق سؤال فرعى آخر: هل المبدعون في القصة والرواية والسينما والمسرح والفنون التشكيلية وغيرها من مجالات الإبداع يستطيعون الوصول إلى التراث الشعبي في أعمالهم؟ يستطيع المبدعون بالتأكيد في مجال المسرح عند اختيار شخصية من الصعيد اللجوء إلى متحف الفنون الشعبية الذي يزخر بالأزياء والأغاني والعادات الخاصة بأسيوط، وذلك بدلًا من تأليف الشخصية. من هنا فإنه من الضروري أن يصل التراث الشعبي إلى المثقفين. ويُلاحظ في هذا السياق أن بعض المثقفين ليسوا على وعي كامل بالتراث الشعبي، بل قد يُفاجأ كثيرون بوجود مركز للفنون الشعبية يجمع كل التراث المصري منذ عام ١٩٥٧ وحتى الآن، وأن هناك أطلسًا للمأثرات الشعبية في قصور الفقافة، وفي كل محافظة هناك مختصون يقومون بجمع المأثرات الشعبية الخاصة بها، وهناك مشروع في مكتبة الإسكندرية لتوثيق التراث ورقمنته، وهناك مشروع آخر لأرشفة التراث الشعبي.

يأتي في هذا السياق الحديث بما يمكن تسميته «التدفقات من أسفل»، فمن الملاحظ أن المجتمع المصري يشهد تدفقات كثيرة من أعلى، في حين أن هناك تدفقات مهمة من أسفل، تعبّر عن إبداع

التوصيات

- بحث الميزة النسبية التي تمتلكها مصر على المستوى الإقليمي، وهي مفهوم الدولة الوطنية، التي تجمع مختلف الأطياف الأيديولوجية والدينية وغيرها، ومهما ظهر في بعض الأحيان من حدة في الاختلاف أو الخلاف بين مكونات المجتمع المصري، فلم يصل الأمر في أي مرحلة من التاريخ إلى حد الصراعات الدموية التي شهدتها دول أخرى. انطلاقاً من ذلك، فإن مصر تمتلك نموذجاً حضارياً ملهمًا، يحتاج إليه العالم، وهو ما يجب أن تعمل الثقافة المصرية على إبرازه، والترويج له.
- الحاجة إلى الاهتمام بحضور الثقافة المصرية على الصعيد العالمي. ومن الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد عودة وزارة الثقافة إلى المشاركة في اختيار الملحق الثقافي، حيث يؤدي ذلك إلى دور ثقافي فاعل وأكبر، وتنذكر أن الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور شغل في وقت من الأوقات مستشاراً ثقافياً لمصر في الهند.
- عدم اخترال القوة الناعمة في الأدب والفنون فقط؛ لأن العاملين بالخارج، على سبيل المثال سواء في الدول العربية أو الأجنبية، يمثلون أيضاً قوة ناعمة لمصر في تلك الدول فلا بدّ من العمل عليهم، والاستفادة بجهودهم.

- الإعلان عن جائزة كبرى في مجال التراث الثقافي المادي، وغير المادي، لكلّ من الباحثين في مجال التراث، وكذلك الممارسين في هذا المجال.
- عقد مؤتمر حول توظيف التراث في مجال التنمية.
- إنشاء مختبر للموسيقى الشعبية، وكذلك للآلات الموسيقية في هذا المجال.

٤- الثقافة المصرية: الأبعاد الإقليمية والدولية

تناولت الجلسة حضور الشفافة المصرية في محيطها الإقليمي. وتتعدد وجهات النظر في هذا السياق، حيث يشير البعض إلى تراجع دور مصر، في حين يرى آخرون أنها حاضرة بقوة إقليمياً وعالمياً، خاصة في ضوء الحرص على أن تظل مصر قوة ثقافية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي، فالعلاقات الثقافية في العالم الخارجي تتفوق في أهميتها أحياناً العلاقات الاقتصادية والسياسية. ولفت البعض النظر إلى أنه من غير الإنصاف المقارنة بين فترة كانت فيها مصر هي اللاعب الأوحد في الساحة الثقافية العربية وبين الفترة الحالية التي تشهد وجود العديد من اللاعبين، ولا يعني ذلك أن الدور المصري تراجع، فلا تزال مصر حاضرة بقوة في كافة الأنشطة والفعاليات التي تُعقد في محيطها الإقليمي العربي.



جلسة «الثقافة المصرية: الأبعاد الإقليمية والدولية» التي أدارها كلٌّ من: الأستاذ الدكتور أحمد مجاهد، أستاذ النقد الأدبي بكلية الآداب بجامعة عين شمس، والأستاذ الدكتور وائل فاروق، أستاذ اللغة والأداب العربية بجامعة الكاثوليكية بميلانو، إيطاليا.

صدقوق لرعاية هذه الحركة، والإشارة إلى أن المثقف المصري بذاته هو الأداة لدعم الثقافة المصرية على المستويين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني في مد جسور التواصل الثقافي عربياً وإفريقياً وعالمياً، والتركيز على الأحداث الثقافية؛ مثل وفاء النيل أو تعامد الشمس على معبد الكرنك أو وجه رمسيس، أو ما شابه.

- التأكيد على دور الجامعات المصرية التي ظلت لعقود طويلة جسراً لقبول الكثير من الطلاب العرب الدارسين بها للدرجة الماجستير والدكتوراه؛ وكثير منهم تولى موقع مؤثرة سياسياً وثقافياً في دولهم بعد عودتهم إليها، وحملوا بداخلهم الكثير من مشاعر الود والامتنان لمصر، دولةً وشعباً.



الجلسة الختامية، وعرض التوصيات. ويظهر في الصورة من اليسار إلى اليمين: الأستاذ الدكتور حسين حمودة، والأستاذ الدكتور أنور مغيث، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الله زايد، والأستاذ الدكتور مصطفى جاد، والأستاذ الدكتور أحمد مجاهد.



جانب من الحضور خلال الجلسة الختامية للمؤتمر.

- مراجعة العلاقات الدولية الثقافية فيما بين مصر والعالم الخارجي، وعلى وجه الخصوص العلاقات مع أوروبا، ذلك أنه بالنظر إليها نجد أنها تتركز إلى خمس دول بالتحديد؛ هي إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، في حين أن هناك مجالات للتوسيع الثقافي في العلاقات مع الدول الأوروبية الأخرى.

- التواصل مع أبناء الجاليات المصرية في الخارج، خاصة في مجال الاهتمام باللغة العربية التي تُعد المدخل للثقافة والهوية، وبدونها نفقد التواصل مع الأجيال الشابة. في هذا الخصوص هناك مبادرة «اتكلّم عربي» تتبناها وزارة الهجرة، وهي مبادرة حري بالمجتمع أن يطبقها في الداخل مثلما يطبقها في الخارج نظراً لتراجع الاهتمام باللغة العربية في ضوء تعدد الأنظمة التعليمية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

- الاهتمام بالمنظمات الثقافية الشعبية في العالم، وتوضيح صورة مصر بها، لأنها تصلها صورة مغلوطة عنها في بعض الأحيان.

- الاهتمام بالبعد الثقافي الإفريقي، وذلك إلى جانب الاهتمام بالبعدين العربي والأوروبي. بالإضافة إلى الامتدادات الجغرافية للتأثير الثقافي المصري. هناك أيضاً ما نطلق عليه امتدادات التماشى الثقافي مثل أدب أمريكا اللاتينية وثقافتها، وهناك ما يشبه الإجماع على ضرورة وجود صيغة تكاملية بين المنظومة الثقافية التي تشمل التعليم والثقافة والإعلام وغير ذلك، وبين تدعيم فكرة التعليم الدولي التعاوني عبر المنصات الإلكترونية.

- الحفاظ على المحور الإسلامي، وهو ليس بعيداً عن المحور الإفريقي أو الآسيوي، حيث يعين -على سبيل المثال- الإفادة من طلاب إفريقيا وآسيا الذين يدرسون في الأزهر الشريف بوصفهم سفراء للثقافة المصرية.

- تعظيم دور مكتبة الإسكندرية فيما يتعلق بالأبعاد العالمية إلى جانب الأنشطة المحلية، وطرح فكرة إنشاء سفارات لها بدول العالم، أسوةً بمشروع سفارات المعرفة بالجامعات المصرية الذي تتبناه المكتبة منذ سنوات، ويمكن إقامة ورش ثقافية دولية يشارك فيها ممثلان أو أكثر من كل ثقافة من الثقافات المختلفة، مما يجعل المكتبة ساحة لتبادل الحوار والثقافات.

- الإفادة من الوسائل الإعلامية الحديثة في التواصل الثقافي عالمياً، ورعاية الحركة الثقافية الدولية بوزارة الثقافة، والمطالبة بإنشاء

برنامج
مؤتمر

الثقافة والملحقون.. آفاق جديدة

الثلاثاء والأربعاء، ٤٨-٤٧ ديسمبر ٢٠٢٢

مكتبة الإسكندرية، مركز المؤتمرات، المسرح الصغير

اليوم الأول: الثلاثاء، ٤٧ ديسمبر ٢٠٢٢

التسجيل

الجلسة الافتتاحية

عرض فيلم قصير عن مكتبة الإسكندرية

تقديم

د. سامح فوري

كبير باحثين بمكتبة الإسكندرية

٣٠٠٠-٣٣٠

٤٠٠-٤٠٠

٥٣٠-٥٠٠

استراحة شاي

الجلسة الأولى: «الثقافة.. رؤية للمستقبل»

إدارة

أ.د. صابر عرب

أ.د. حسن طلب

أ.د. عبد المنعم سعيد

أ.د. هشام عزي

أ.د. جيهان زكي

أ.د. يوسف القعيد

أ.د. حنا جريش

أ.د. نهلة إمام

أ.منير عتيبة

أ.سلوى بكر

أ.أحمد الجبال

٥٣٠-٥٣٠

٥٧٣٠

نقاش مفتوح

عشاء - ختام اليوم الأول

٥٧٣٠

١٦٣٠-١٦٣٠ ص

١٦٣٠-١٦٣٠ ظ

٤٠٠

اليوم الثاني: الأربعاء، ٤٨ ديسمبر ٢٠٢٢

جلسات متوازية

الثقافة المصرية: الأبعاد الإقليمية والدولية	حماية التراث المادي وغير المادي	الأدب والفن: آفاق المستقبل	الثقافة والإنتاج الفكري والفلسفى	VIP
البيتان أ.د. أحمد مجاهد أ.د. وائل فاروق	البيتان أ.د. مصطفى جاد د. أيمن سليمان	البيتان أ.د. حسين محمود أ. سيد محمود	البيتان أ.د. أذور مغبث أ.د. اشرف منصور	قاعة المحاضرات
قاعة الوقود	قاعة الوقود	E	قاعة	عرض نتائج الجلسات نقاش مفتوح
غداء - ختام اليوم الثاني				

رجاءً من السادة المشاركين في المؤتمر تسجيل رغباتهم في المشاركة في الجلسات الموازية.

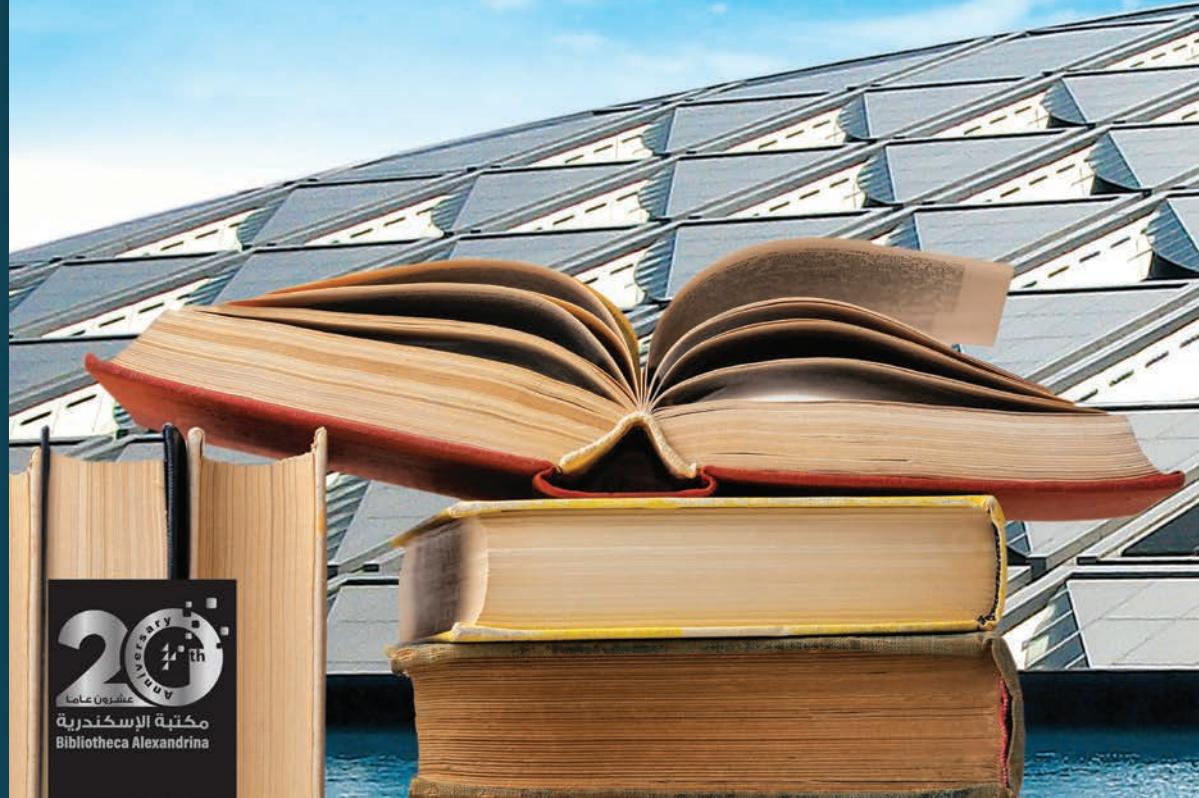




مؤتمر الثقافة والثقافون آفاق جديدة

٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢

بمكتبة الإسكندرية، مركز المؤتمرات، المسرح الصغير





ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٦١٥٢٦، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

+٢٠٣ ٤٨٢٠٤٥٠

www.bibalex.org

+٢٠٣ ٤٨٣٩٩٩٩

secretariat@bibalex.org

Bibliotheca Alexandrina -